الإجابة النموذجية للامتحان الأول في مقياس إدارة المخاطر المالية

السؤال الأول:

1- – تعرف إدارة المخاطر على انها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسارة التي تقع إلى الحد الأدنى.

– أساليب إدارة المخاطر: تجنب الخطر ، تقليل الخطر ، نقل الخطر .

2- الفرق بين اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد واتخاذ القرار في حالة المخاطرة :

في حالة المخاطرة يكون لدى متخذ القرار تجربة سابقة او معلومات مسبقة تمكنه من تقدير نسبة نجاح القرارات المقترحة، بينما في حالة عدم التأكد لا يتوفر لدي متخذ القرار معلومات يعتمد عليها عند اتخاذه القرار.

3- أ– إن العنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر، وطالما أن الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على أسهم المساهمين، فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي من الوظائف المهمة لهذه المؤسسات، وتقوم بهذا الدور من خلال التنويع الكفؤ للمخاطر و اختزال و تحويل المخاطر العامة.

ب– تنشأ مشكلة إدارة السيولة أصلا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تباين بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا تستطيع المؤسسة السيطرة على مصادر أموالها، يمكنها السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك، فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد، وهنا العنصر المهم هو تقدير احتياجات المؤسسة من السيولة عند المفاضلة.

السؤال الثاني:

1- الفرق هو أن المخاطر المنتظمة هي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، أما المخاطر غير المنتظمة فهي

مخاطر ناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل.

2- أ-ان الميزة الرئيسية لتكوين المحافظ الاستثمارية هي التنويع أي تمكين المستثمر من اختيار توليفة أو تشكيلة من الأوراق المالية بهدف تخفيض المخاطر، ويقصد بذلك عدم تركيز الاستثمارات في ورقة مالية تصدرها شركة واحدة أو قطاع معين، وانما توزيع الاستثمارات على عدة أوراق مالية تصدرها شركات مختلفة في قطاعات مختلفة، وهنا التنويع ينصب في الأساس على المخاطر غير المنتظمة.

ب-إن معامل الارتباط هو مقياس احصائي يعبر عن العلاقة بين العوائد على ورقتين ماليتين، من حيث اتجاه حركة هذه العوائد، ويتراوح معامل الارتباط بين (+1 ،-1)،فاذا كانت: - R= +1 ، ارتباط موجب تام، وهذا يعني أن العلاقة بين العوائد على الورقتين الماليتين هي علاقة طردية خطية تامة.

-R= 0 ، عدم وجود ارتباط، في هذه الحالة لا وجود لعلاقة واضحة بين حركة العوائد.

-R= -1 ، ارتباط سالب، وفي هذه الحالة فإن العلاقة بين العوائد على الورقتين الماليتين هي علاقة عكسية خطية تامة.

وهنا عند تكوين المحفظة الاستثمارية تفضل عندما تكون R= -1، وذلك لان مخاطر المحفظة تكون في أدنى مستوى لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الأوراق المكونة للمحفظة سالبا تاما.

ج-تتعرض الأوراق المالية لمخاطر سعر الفائدة ويقصد بذلك المخاطر الناجمة عن أثر تقلبات سعر الفائدة على القيمة السوقية للأوراق المالية، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق مما يعرض المستثمر للخسارة اذا اضطر لبيع هذه الأوراق قبل تاريخ استحقاقها. ويطلق على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والقيمة السوقية للأوراق بالمرونة السعرية، وتزداد هذه المرونة كلما ازدادت فترة استحقاق الأوراق، أي أن درجة استجابة القيمة السوقية للأوراق المالية للتغير في سعر الفائدة تزداد كلما ازدادت فترة الاستحقاق وبالتالي فإن خسارة المستثمر نتيجة ارتفاع سعر الفائدة تكون أكبر في حالة الأوراق المالية طويلة الأجل، ومنه على المستثمر في هذه الحالة المبادرة باستبدال الأوراق طويلة الأجل بأخرى قصيرة الاجل.

السؤال الثالث:

- تعرف العولمة المالية على انها عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس المال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية ، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى عائد وأقل مخاطرة، وساعد في ذلك إزالة القيود عن حركة رؤوس الأموال وتكامل الأسواق الدولية التطور الكبير للمشتقات المالية والتطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات ، الا انها افرزت العديد من المخاطر أهمها: المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال، مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، مخاطر تعرض البنوك للازمات، هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج ، واضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.
- تتمثل مخاطر المشتقات المالية في : مخاطر السوق ، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية ، مخاطر التشغيل ،المخاطر القانونية ، وأثر الرفع المالي.

انتهت الاجابة